على تليين موقفها والموافقة على احترام قرار مجلس الامن الدولي وتنفيذه. وفي هذا السياق، قال المعلّق الصحفي، جدعون سامط، انه «حتى لو كان قرار الابعاد اتخذ من خلال التقيّد بالاجراءات، ومن خلال المرونة والتعقّل، فلا زالت هناك حاجة للهروب من نتائجه. فقد شوّش مسار المفاوضات، وأطلّ برأسه في فترة حيث الدولة العظمى الوحيدة تؤكد بشكل خاص، كما جاء على لسان الرئيس [الاميركي، بيل] كلينتون، أول أمس، على ضرورة الحيلولة دون 'خرق الارادة والضمير الدوليين'. وعملية الابعاد وضعت اسرائيل على 'أجندة' الامم المتحدة، غير المرنة، التي يمكن ان تنتهي الى اتخاذ وسائل غير مستحبة، وكما يبدو دون (فيتو) اميركي ضدها. وفي زيارته الثانية، هدّد مبعوث الامم المتحدة بأن هذه هي الفرصة الاخيرة للخروج من المأزق. ومن المفيد الاصغاء اليه في هذه المرة» (**المصدر نفسه**، ٢٢/١/١٩٩٣).

قرار المحكمة: ترحيب وخيبة أمل

لقد حظي قرار محكمة العدل العليا في اسرائيل الذي، بين أمور أخرى، أضفى الشرعية القانونية على عملية الابعاد التي نفّذتها حكومة رابين، بالترحيب من مختلف التيارات السياسية، من ناحية، وبالتحفظ وخيبة الامل، من جانب بعض المعلّقين القانونيين وغيرهم من ناحية ثانية.

وكانت محكمة العدل العليا انعقدت ثانية للنظر في رد ممثلي الحكومة على الالتماسات التي قدّمها نيابة عن المبعدين، بعض المحامين الاسرائيليين بتكليف من بعض روابط وهيئات حقوق الانسان في اسرائيل. وبعد بضعة أيام من المداولة، أصدرت المحكمة، باجماع قضاتها السبعة، قراراً تضمّن ما يلي:

«١ ـ اننا نقرر انه في ما يتعلق بأوامر الابعاد الفردية، فان عدم المحافظة على حق المبعد في اسماع أقواله مسبقاً في الامر الصادر بحقه، لا يبطل سريان مفعول تلك الأوامر. اننا نوعز بمنح المبعدين هذا الحق الآن.

«٢ ـ يعتبر الامر المتعلّق بالابعاد المؤقت (تعليمات مؤقتة) لاغياً، لكن هذا الاستنتاج لا يبطل مفعول أوامر الابعاد الفردية.

«٣ ـ أمّا الطعون في صلاحية أوامر الابعاد الفردية التي أُصدرت استناداً الى النظام الرقم ١١٢، فسوف تنظر فيها، كما سبقت الاشارة، اللجنة الاستشارية.

«٤ ـ بهذا نرفض الالتماسات ونلغي الاوامر الاحترازية السابقة» (**معاريف**، ٢٩/١/١٩٩٣).

وكان استطلاع سري بين الوزراء، أظهر ان أكثريتهم تؤيد اعادة المبعدين من حيث المبدأ (**هآرتس**، ٢٤/١/١٩٩٣). وبناء عليه، انتظر أعضاء الحكومة قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية بفارغ الصبر، حيث ان القسم الاكبر منهم كان يأمل في ان يقوم القضاة نيابة عنهم بالمهمة الصعبة وغير المستحبة، لناحية تصفية قضية المبعدين. لكن رئيس الحكومة وعدداً قليلاً من وزرائه، واصل التمسّك بالقرار الذي تسبب في الورطة السياسية وذلك من خلال قناعة عميقة وراسخة بأن اعادة المبعدين سوف تفسّر كانتصار ساحق لحركة «حماس»، وقد تعرّض المسار السياسي للاخطار (**معاريف**، ملحق السبت، ٢٩/١/١٩٩٣).

وبطبيعة الحال، كان رئيس الحكومة الاسرائيلية، رابين، الاكثر تحمّساً وارتياحاً لقرار محكمة العدل العليا، حيث سارع الى التأكيد ان حكومته سوف تنفّذ كل التعليمات التي تضمّنها القرار (**دافار**، ٢٩/١/١٩٩٣). وانتهز رابين الفرصة لشنّ حملة شديدة على الصحف والمعلّقين الصحفيين الذين وصفهم بـ «الثرثارين»، وذلك على خلفية الموقف النقدي من قضية المبعدين بشكل خاص، وأداء حكومته بشكل عام. وقال رابين ساخراً «اذا حكمنا وفقاً لما تكتبه الصحف بعامة، لكنا أفلسنا في كل الصراعات التي خضناها. لقد اتضح ان الصحافة ليست محقة، وكل الكتاب على اختلافهم، والخبراء على اختلافهم، هم بهذه الصفات محدودي الضمان جداً. ولذا فقد توقفت، منذ زمن طويل، عن الاهتمام بما يكتبه أحدهم في صحيفته، بما في ذلك صحيفة 'دافار'». وأضاف «يتوجب، اليوم، على مختلف الثرثارين في وسائط الاعلام الذين بنوا أكداساً من الاحكام، ان يبتلعوا كل الورق الذي كتبوا عليه» (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، حذّر رابين في معرض اشادته